

الموقف الفرنسي من الأزمة المصرية -العثمانية 1810-1838م ((دراسة تاريخية))

م.د علي عبد المطلب علي خان المدني
جامعة الكوفة/ كلية التربية للبنات

ملخص البحث

اهتمت فرنسا بالواقع المصري باعتباره عمقاً استراتيجياً في المنطقة العربية عامة والإفريقية خاصة مما دفعها إلى الحرص على إقامة العلاقات السياسية والاقتصادية مع مصر، بعد أن أصبحت الأخيرة تابعة للدولة العثمانية في نهاية القرن الخامس عشر، وقد تكون البحث من ثلاث مباحث، إذ تناول المبحث الأول العلاقات المصرية – العثمانية وموقف فرنسا منها 1810- 1838 فبين أن بلاد الشام من المناطق الحيوية والمهمة جغرافياً والاقتصادية مما دفع ذلك الوالي العثماني على مصر محمد علي باشا إلى الاهتمام بتلك البقعة وإعلان رغبته جعلها تحت أمره، منذ عام 1810 .
أما المبحث الثاني فكان تحت عنوان نتائج الحرب المصرية -العثمانية والموقف الفرنسي منها 1833- 1838 ، بارزا نتائج الانتصارات المصرية المتكررة والسريعة السلطان العثماني الذي كانت مخالفة لجميع التوقعات العسكرية للباب العالي
وكان المبحث الثالث والأخير تحت عنوان المشاريع الاستقلالية في فكر محمد علي والموقف الفرنسي منها عام 1838 بارزا أثار عملية بناء الدولة المصرية وزعيمها محمد علي الفكر الفرنسي، وتضمن البحث على أهم خاتمة والاستنتاجات بالإضافة إلى قائمة المصادر التي اعتمد عليها البحث .

المقدمة:

اهتمت فرنسا بالواقع المصري باعتباره عمقاً استراتيجياً في المنطقة العربية عامة والإفريقية خاصة مما دفعها إلى الحرص على إقامة العلاقات السياسية والاقتصادية مع مصر، بعد أن أصبحت الأخيرة تابعة للدولة العثمانية في نهاية القرن الخامس عشر، وكان لموقعها الاستراتيجي أثراً مهماً وسبباً أول من ذلك الاهتمام، إذ تمتعت بعمق قاري من خلال موقعها الذي منحها تلك الأهمية بعد أن أصبحت تمثل مركزاً دولياً للتجارة العالمية كونها تقع على أقصر طريق بري بين الشرق والغرب، فكان من الطبيعي أن تعمل فرنسا على تقوية أواصر العلاقة معها بواسطة عقد الاتفاقيات والمعاهدات التي تضمن من خلالها المحافظة على مناطق نفوذ رئيسة والحصول على امتيازات سياسية واقتصادية واجتماعية يمكن من خلالها النفوذ والسيطرة المباشرة عليها، وازداد ذلك الاهتمام بعد قيام الثورة الفرنسية عام 1789م⁽¹⁾ والتي عمل رجالها على تقوية الروابط مع مصر، إذ لم يكتفوا بإقامة علاقات دبلوماسية، بل سعوا إلى السيطرة المباشرة والتي توجت بحملتهم عليها عام 1798م واحتلالها العسكري وكان من أهم تداعياتها بداية العلاقات المباشرة بين الشرق والغرب عامة والاحتكاك المباشر

بين فرنسا ومصر ، مستغلة تأزم العلاقات المصرية العثمانية والظروف المحيطة بها وكما يبينها المبحث الأول من البحث .

المبحث الأول

العلاقات المصرية – العثمانية وموقف فرنسا منها 1810-1833م :
أولاً: البدايات الأولى للتوجه المصري نحو بلاد الشام:

تعد بلاد الشام من المناطق الحيوية والمهمة جغرافياً واقتصادياً في العالم مما دفع الوالي العثماني لمصر محمد علي باشا⁽²⁾ إلى الاهتمام بتلك البقعة والتخطيط لجعلها تحت سيطرته المباشرة ، مما دفعه إلى الإعلان عن ضمها إلى حكمه منذ عام 1810، فطلب محاول اقناع السلطان العثماني محمود الثاني⁽³⁾ ضم إقليم الشام إلى مناطق نفوذه، بعد أن وجد في تحقيق ذلك خدمة إلى مصالحه السياسية وإلى جانب تلك المصلحة سببين مهمين آخرين هما : الأول إنها ستكون بمثابة حاجز حصين بين مصر والدولة العثمانية إذا ما فكرت الأخيرة بمحاربته⁽⁴⁾، وللأهمية الاقتصادية الكبيرة ، إذ يتمتع بثروات وموارد عديدة كالخشب والنحاس والفحم والحريز والقمح والفواكه وغيرها، في الوقت الذي كانت فيه مصر تفتقر إلى تلك الموارد هذا من جانب ثانياً⁽⁵⁾.

وعلى ما يبدو فإن فرنسا كانت تشجع الأمير بشير الشهابي⁽⁶⁾ حاكم جبل لبنان على التحالف مع محمد علي في هذا المجال، وبعد انتهاء الحرب في بلاد اليونان⁽⁷⁾ وخروج القوات المصرية من المورة خالية الوفاض طالب محمد علي من السلطان عبد المجيد الثاني⁽⁸⁾ بأن يضيف إليه حكم بلاد الشام تعويضاً لما تعرض له الجيش المصري من خسائر في تلك الحرب، إلا أن السلطان العثماني رفض الاستجابة لطلبه بمنحه بلاد الشام ومن الجدير بالذكر أن الدولة العثمانية رفضت الاستجابة لذلك الطلب بشدة واعتبرته عاملاً مهماً يعمل على تقوية نفوذه مما يدفعه مستقبلاً إلى الخروج عن قبضتها والسير على طريق يخالف مصالحها⁽⁹⁾.

أثرت السياسة الراضية للدولة العثمانية على المخططات الإستراتيجية المستقبلية لمحمد علي الهادف من خلالها لضم الإقليم لنفوذه بكل الوسائل المتاحة التي تمكنه من تحقيق أهدافه مما دفعه جدياً بالتفكير في الاستحواذ على بلاد الشام بعد عام 1825 حتى لو استدعى الأمر إلى استخدام القوة بعد أن تمكن أقناع المقربين له العمل إلى جانبه على تحقيق الفكرة وأنه استطاع أن يكسب إلى جانبه أبرز المساعدين له المدعو عبد الله الجزار⁽¹⁰⁾، الذي أشرط المساعدة في تحقيق ذلك المشروع تعيينه والياً على عكا شرطاً على محمد التوسط عند الباب العالي بعد أن حظي الأخير بالمكانة والاحترام فرحب بالفكرة مشروطاً أن يعمل الجزار على دعمه تحقيق مشاريعه التوسعية وتكوين جبهة وقد تم له ذلك⁽¹¹⁾.

كما استطاع محمد علي إدامة صلته بالأمير بشير الذي عبر عن استعداده العمل وتسخير جميع الإمكانيات التي تودي إلى التحقيق المخططات مقابل أن يعمل محمد علي باشا على تقوية صلاته مع القيادات العثمانية العليا وتقديم جميع المساعدات اللازمة عند الحاجة من أجل الوصول إلى غايته،

وتشير بعض المصادر إلى أن محمد علي عرض على الأمير رغبته في الحصول على بلاد الشام فلم يبد أية معارضة تذكر، ونقل أحد القادة الفرنسيين ويدعى بوابيه رسالة إلى حكومته في باريس عام 1825م مبين فيها طموح الرجل للسيطرة على الشام وأنه سيعمل في الاعتماد على الأصدقاء الذين وعدوه بتقديم الإمكانات المعنوية والمالية وحتى العسكرية للوصول إلى تلك الرغبة قانلاً بهذا الصدد)).... أن عزيز مصر يأمل في الاستيلاء على بلاد الشام بعد إنهاء حربه في اليونان وأن أمير جبل لبنان سوف يمدّه بعساكر يُنظّم منها جيشاً كبيراً....)) (12).

وان قراءة دقيقة للرسالة أعلاه تبين إن فرنسا كانت تشجع الأمير بشير على التحالف مع محمد علي في هذا العمل وإنها مستعدة لتقديم المساعدة مقابل الحصول على امتيازات معينة.

عمل محمد علي باشا على استغلال الضرر وف التي كانت تسير باتجاه إمكانية تحقيق السيطرة على إقليم بلاد الشام مما دعاه إلى الطلب وللمرة الثانية تعويضاً لخسائر الجيش المصري في حرب المورة (13)، إلا أن السلطان العثماني رفض وبصورة أشد من سابقها الاستجابة لطلبه معلنة معارضتها للفكرة بصورة كاملة وأنها تعمل على إيجاد الطرق والوسائل التي بموجبها تعويض المصريين عن هزيمتهم المعنوية والمالية.

اعتبرت فرنسا محمد علي رجلاً سياسياً يمكنها من خلالها مد نفوذها في المنطقة، بل ربما كانت تطمح إلى أن تراه على رأس إمبراطورية عربية حليفة لها في الشرق (14)، كما أن القنصل الفرنسي دروفيتي (15) يشير إلى رغبة محمد علي في تحويل شرق البحر المتوسط إلى (بحيرة مصرية) وفضلاً عن ذلك فإنه كان يعتبر نفسه (أمل الحركة الإسلامية) (16)، فقد كان يعرف جيداً أن فرنسا سترحب بإنشاء مملكة مستقلة وثابتة الأركان تشمل: بلاد الشام ومصر وجزيرة العرب، وتقع على الطريق المهم إلى الشرق أي طريق بريطانيا إلى الهند (17).

ومما لا شك فيه فقد كان لفرنسا نفوذ قوي في مصر ساعد على توطيد العلاقات بين البلدين وفي شتى المجالات فبالرغم من الموقف السلبي الذي اتخذته محمد علي إزاء الحملة على الجزائر ورفضه للمشروع الفرنسي إلا أن ذلك لم يؤثر على مستوى العلاقات بينهما، فقام الضباط الفرنسيون بتنظيم الجيش المصري، وفي تلك المدة حضر إلى مصر عدد من مهندسي البحرية الفرنسية كان أبرزهم ألسيو لوفي بور دي سيريزي (18) والمسيو بيسون (19)، وكانت مهمتهم الإشراف على بناء وإعادة قطع الأسطول المصري (20).

كما أرسلت بعثة عسكرية رسمية بقيادة الجنرال بوابيه لتدريب الجيش المصري، فضلاً عن ذلك فقد أصبح للخبراء الاقتصاديين الفرنسيين دور رئيس في انتعاش الحياة الاقتصادية المصرية والعمل على بناء الأسس العلمية على تطوير هذا الجانب بالاعتماد على الخبرات الفرنسية ومحاولة نقل الخبرات العلمية ووضع الخطط الهادفة للنهوض بهذا الجانب قدر المستطاع (21).

أما الجانب الفكري، أخذت فرنسا تبدي اهتماماً في مجال التعليم بشكل أساسي عاملة على وضع الاستراتيجيات ذات المدى البعيد لتحقيق هدف معين لسياستها الخاصة، فعملت على إرسال بعثاتها التعليمية بإنشاء المدارس، والتي بلغ عدد التلاميذ فيها ما يقارب تسعة آلاف تلميذ، وعلى ما يبدو فإن

الحكومة الفرنسية كانت تعد مصر لمهمة مرسومة تاريخياً وفرنسياً تعمل على تحقيقها في الشرق العربي⁽²²⁾

سخرت الحكومة الفرنسية طموح ورغبة محمد علي الشديدة في ضم بلاد الشام منذ فترة طويلة إلى تحقيق مصالحها ، أذ خاطب قنصلها في مصر دروفيتي حكومته مشيراً إلى نية محمد علي في الذهاب إلى بلاد الشام والسيطرة عليها فقال: (أن محمد علي يطمع في ولاية سورية وقد قال لي يوماً انه لا يستبعد أن ينالها مقابل مبلغ من المال سبعة أو ثمانية ملايين قرش يدفعها لخزانة السلطان) وعندما وجه محمد علي قواته إلى الحجاز لمحاربة الوهابيين تخوف دروفيتي أن يكون هدف هذه الحملة هي بلاد الشام فكتب: (إن جميع الاستعدادات التي يعدها الباشا تدل على أن الحملة سوف تخترق الصحراء وتصل إلى بلاد الشام)، وكانت الحكومة الفرنسية مستعدة لتقديم العون والمساعدة لها⁽²³⁾.

فضلاً عن ذلك فإنها أرادت من وراء وقوفها إلى جانب محمد علي أن تجد في مصر نقطة ارتكاز للعمل ضد المصالح البريطانية⁽²⁴⁾. و تعويض المصريين عن هزيمتهم المعنوية والمالية والاستفادة من موقفها الايجابي تجاه مصر لتدعيم سياستها في البحر المتوسط ومنطقة الشرق .

كان محمد علي يرى أن حدود مصر الطبيعية تقع في جبال طوروس وأن الذي يحكم مصر لا يكون آمناً عليها إلا إذا استولى على بلاد الشام أيضا ، وعندما كانت تجري المباحثات بين محمد علي والفرنسيين كان مستشاروه من الفرنسيين يؤكدون له دائماً: (أنّ حدود مصر الطبيعية يجب أن تكون جبال طوروس على أبواب آسيا الصغرى وليس صحراء العرب)⁽²⁵⁾.

-الحملة العسكرية المباشرة لمحمد علي نحو بلاد الشام 1831- 1832م :

يمكن القول إن فرنسا كانت تعد محمد علي لمهمة كبرى في الشرق لذلك عملت على مساعدته بكل الوسائل الممكنة لكي يكون في مستوى المهمة التي تطمح إليها، كما إنها تحمله مسؤولية أداء تلك المهمة وهي إقامة إمبراطورية عربية قاعدتها مصر، لذلك فإنها أخذت على عاتقها مهمة دعمه عسكرياً للقيام بحملته على بلاد الشام، وهي جزء من مخطط كبير تعمل عليه فرنسا لتلعب دوراً عالمياً من خلال علاقاتها مع مصر⁽²⁶⁾، وهي بالتالي تعمل على تقليص النشاط البريطاني في هذه المنطقة ، حتى إن الشاعر الفرنسي لامارتين ألقى خطاباً في مقر الجمعية الوطنية الفرنسية بباريس في الأول من تموز، عام 1830 وقد جاء فيه: " انظروا إلى باشا مصر يبعث البلاد العربية... هو رسول الحضارة إلى الشرق وسيد مصر وبلاد العرب وسوريا... أنّ الإمبراطورية العربية سوف تقوم على أكمل وجه بالدور الذي فوّته تركيا على نفسها "⁽²⁷⁾

وفي مثل هذه الظروف ازداد طموح محمد علي في الحصول على بلاد الشام من أجل توسيع دائرة نفوذه وإبعاد عاصمة بلاده عن الحدود العثمانية، وإلى ذلك يشير كلوت بك قائلاً: (إن ضم بلاد الشام إلى مصر كان ضرورياً لصون ممتلكات محمد علي. إذ لا يمكن إنشاء دولة مستقلة على ضفاف النيل بدون ضم بلاد الشام إلى مصر من ناحية وطرابلس وتونس من ناحية الغرب)⁽²⁸⁾.

ومن الجدير بالإشارة إن ضم بلاد الشام وتوسيع إمبراطورية محمد علي لاقى إعجاب الفرنسيين فوجد محمد علي الفرصة مناسبة لمهاجمة بلاد الشام خاصة بعد أن تضافرت عدة عوامل كان أبرزها المشادة التي وقعت بينه وبين عبد الله باشا الجزائر والتي صيدا بسبب رفض الأخير إعادة ستة آلاف فلاح مصري كانوا قد هربوا من التجنيد الإجباري ولجنوا إليه. فضلاً عن ذلك فإن عبد الله باشا قد شجع تحويل التجارة المصرية إلى صحراء سيناء بدلاً من الموانئ المصرية. وأعاق توريد الأخشاب من بلاد الشام إلى مصر لغرض بناء الأسطول المصري كما أن عبد الله باشا رفض أيضاً تسديد ما بذمته من ديون كان محمد علي قد دفعها عنه للسلطان العثماني كشرط لعودته إلى ولاية صيدا⁽²⁹⁾.

في ذلك الوقت كانت الاتصالات واللقاءات تجري على قدم وساق بين محمد علي والدبلوماسيين الفرنسيين حول مستقبل الدولة العثمانية، حيث قال محمد علي للقنصل الفرنسي الجديد ميمو: "إن الدولة العثمانية معرضة الآن لأزمة خطيرة من تلك الأزمات التي تقرر مستقبل الأمم فهناك انشقاق وشيك الوقوع بين جزأين من الدولة ... وإذا ما تم هذا الانشقاق، استقر كيان البلاد العربية، إنها مهد الدين وبها الحرمان الشريفان وهي موطن الخلافة، وقد تلقى محمد علي من جميع أرجاء الدولة، رسائل بطلب المعونة والمساعدة"⁽³⁰⁾.

ويتضح من تلك الاتصالات والاجتماعات التي جرت بين الطرفين مدى العلاقات الجيدة التي كانت قائمة بينهما، وعلى العكس من ذلك فإنه كان يخاف بأس بريطانيا التي كانت مرتابة من علاقاته مع فرنسا، وهذا ما كتبه قنصلها العام في القاهرة باكك: " ترى أي قيمة للصداقة التي يبديها الباشا نحو الفرنسيين من الوجهة السياسية؟ وإذا فرضنا جدلاً أنها بلغت أعلى شأن بحكم شعور العرفان بالجميل الناشئ عن المنن والمكرمات والإجلال الشخصي فما هو أثرها؟ لنضع إذاً محمد علي يتذوق، في هدوء وهناء مزايا حبه لفرنسا"⁽³¹⁾.

وفي سياقاً آخر، أتمت العلاقة بين السلطان العثماني ومحمد علي بالتوتر، خصوصاً بعد أن رفض الأخير مساعدة السلطان في حربه ضد روسيا عام 1828، وامتناعه عن تقديم المساعدة المالية للدولة العثمانية لتعويض الغرامة التي فرضت عليها بموجب معاهدة أدرنة عام 1829، وفي الوقت نفسه رفض السلطان العثماني تعويض محمد علي عن الخسائر التي مني بها جيشه في حرب اليونان، لذلك كانت تلك الأسباب مبرراً كافياً لدى محمد علي لتجهيز حملته إلى بلاد الشام⁽³²⁾.

- الحملة العسكرية المباشرة على بلاد الشام عام 1831 - 1832 م:

أستعد محمد علي باشا إلى السيطرة على إقليم بلاد الشام بالطرق العسكرية ، فبدء العمل على إعداد الحملة في تشرين الأول عام 1831، وكانت تتكون من ثلاثين ألف جندي وأسطول بحري ضخم، وقد أصدر أوامره إلى ابنه إبراهيم باشا⁽³³⁾ بقيادة الحملة والتحرك نحو بلاد الشام، لكنه وفي نفس الوقت طلب منه التقدم ببطء حسب تعليمات القنصل الفرنسي ميمو، وقد رافق إبراهيم باشا في قيادة الحملة كل من سليمان باشا الفرنساوي وحنا البحري.

عمل محمد علي تقسيم الحملة باتجاهين بري وبحري، أذ تحركت القوات المصرية نحو بلاد الشام في 29 تشرين الأول عام 1831 عبر طريقين الأول في البر بقيادة إبراهيم باشا يكن الذي والثاني في البحر

بقيادة إبراهيم باشا الكبير الذي عقد له لواء قيادة الجيوش البرية والبحرية فالتقى الجيشان في يافا ومن ثم انتقل إلى حيفا واتخذها مركزاً للقيادة العسكرية. بعد ذلك توجهت القوات المصرية نحو غزة وبيت المقدس حيث تمت السيطرة على هذه المدن بكل سهولة ودون أية مقاومة⁽³⁴⁾.

بعد فترة قليلة توجه إلى ميناء عكا الحصين، وفرض الحصار على المدينة في 26 تشرين الثاني عام 1831 وقد دام الحصار قرابة ستة أشهر ومنها عكا المفتاح الجنوبي لبلاد الشام، فتمت محاصرتها براً وبحراً فكان لابد من تعاون الأسطول لتخفيف الضغط الواقع على القوات البرية المصرية، وخلال مدة الحصار بعث محمد علي برسالة إلى عساكره يشد فيها من أزرهم ويشجعهم ويصبرهم على تحمل مشقة التعب ويذكرهم دائماً (بأن هذا التعب هو عين الراحة والشرف لكم) تمكن إبراهيم باشا من إحكام سيطرته على تلك المدن جميعاً⁽³⁵⁾.

وبالرغم من إن الاعتقاد السائد لدى المراقبين الأوروبيين، وخصوصاً الفرنسيين منهم، الذين عبروا عن خشيتهم وكانوا يعتقدون أن إبراهيم باشا قد سلك طريقاً وعرّاً من غير تبصر، وأن مغامرته هذه قد تؤدي في النهاية إلى القضاء عليه. خصوصاً وإن هذا الحصن كان قد شهد في وقت سابق إخفاق نابليون بوناپرت نفسه.

وفي الوقت ذاته حاول محمد علي تفادي المصاعب التي يمكن أن تواجه قواته أمام حصون عكا، ليوفر طاقات جيشه فأوعز إلى ابنه إبراهيم بمحاولة استمالة رئيس مدفعية عكا وجنود عبد الله باشا بالنقود عن طريق دفع مرتباتهم المتأخرة، إلا أن إبراهيم باشا رفض الفكرة وفضل تشديد الحصار على القلعة⁽³⁶⁾.

ورغم المقاومة الشديدة التي أبدتها جيش عبد الله باشا إلا أن القوات المصرية تمكنت من فتح ثغرة في أسوار عكا سرعان ما اتسعت بفعل قوة الجيش المصري من جهة ومعاونة فرنسا ووقوفها إلى جانب مصر سياسياً وعسكرياً من جهة أخرى، فتمكنت القوات المصرية من دخول عكا وهزيمة جيش عبد الله باشا واستسلام المدينة في 27 أيار عام 1832 وقد أرسل إبراهيم باشا برسالة إلى والده يخبره فيها بفتح عكا⁽³⁷⁾.

عملت الحكومة الفرنسية وبحكم علاقاتها الودية مع مصر على تشجيع ما قام به محمد علي، إلا أنها وفي الوقت نفسه كانت تنصحه بالاعتدال وعدم التسرع في اتخاذ قراراته وأنّ القنصل الفرنسي في مصر المسيو ميمو كان يتردد باستمرار على بلاط الإسكندرية ويغالي في التودد له، فقد كان يتوقع أن تجني التجارة الفرنسية فوائد جمة من امتداد النفوذ المصري إلى بلاد الشام، لذلك وقفت إلى جانب مصر في مسألة بلاد الشام للحفاظ على تواجداتها فيها⁽³⁸⁾، وقد أعطت السياسة الفرنسية للرأي العام الفرنسي دوراً أساسياً في هذه المسألة فأراد الجميع مساعدة محمد علي وذلك لأن التراجع عن مساعدته يهدد التواجد الفرنسي في مصر والمنطقة بشكل عام أما عن الموقف الفرنسي من فتح القوات المصرية لحصن عكا، فإنه يمكن القول بأن الحكومة الفرنسية، والحقيقة أن حكومة لويس فيليب⁽³⁹⁾ أرادت تقديم المساعدات المختلفة إلى مصر وإقامة العلاقات الجيدة معها من أجل تحقيق مصالحها الذاتية والخاصة،⁽⁴⁰⁾

وفي تلك الأثناء أصدر السلطان فرماناً أعلن فيه عصيان محمد علي وأمر بعزله عن ولاية مصر وتعيين والي آخر يدعى حسين باشا بدلاً عنه، ومنذ ذلك الحين أصبح العداء سافراً بين الباب العالي ومحمد علي⁽⁴¹⁾.

ازداد العداء بين الجانبين خاصة بعد سقوط عكا بيد القوات المصرية الذي ترك أثراً كبيراً لدى الباب العالي محمود الثاني يستشعر بالخطر الداهم ، وخاصة لعلمه بان قوات مصر البرية والبحرية تفوق قواته عُدّة وتنظيماً⁽⁴²⁾.

واصل إبراهيم باشا تقدمه شمالاً، فتمكن من الاستيلاء على حماة وحلب في 15 تموز، وفي تلك الأثناء انسحب الجيش العثماني إلى مضيق بيلان⁽⁴³⁾، وقد تجمع هناك بقيادة حسين باشا، أما القوات المصرية فإنها توجهت إلى ذلك المضيق ودارت في بيلان معركة قوية بين الجانبين في 29 تموز كانت نتيجتها انتصار الجيش المصري وإلحاق الهزيمة بالجيش العثماني⁽⁴⁴⁾، وهروب حسين باشا مع ما تبقى من قواته إلى إقليم أدنة⁽⁴⁵⁾ غير أن الفرمان لم ينفذ واستمرت القوات المصرية في تقدمها شمالاً فتمكن من السيطرة على دمشق في 11 حزيران عام 1832 كما سيطرت على بيروت وصيدا وصور، وبعد ذلك توجه إبراهيم باشا إلى حمص وبصحبه الأمير بشير الشهابي لقتال الجيش العثماني الذي تجمع هناك فدارت معركة بالقرب من حمص في 8 تموز عام 1832، وقد تمكنت القوات المصرية من دحر القوات العثمانية واسر عدد من باشاواتها وكانت معظم الدول الأوروبية قلقة من الانتصارات المصرية المتتالية، وقد بدت الدبلوماسية الأوروبية بما في ذلك فرنسا مجمعة تقريباً على أن محمد علي لا يستطيع أن يطمع بأكثر من بلاد الشام وان عليها تذكيره بذلك، ففي شهر أيلول عام 1832 بعثت الحكومة الفرنسية برسالة إلى قنصلها في مصر ميمو تشير له فيها بأن محمد علي وقد سيطر الآن على معظم بلاد الشام يجب أن يعرف كيف يتوقف في الوقت المناسب وان يتصرف بكل نجاح وحكمة كي يستحق مجداً آخر⁽⁴⁶⁾.

وفي ذلك الوقت ذاته عزم محمد علي على معرفة نوايا الدول الأوروبية عموماً وفرنسا خصوصاً ليعرف موقفها ومدى الاعتماد عليها لتساعده في الحصول على بلاد الشام، إلا أن محمد علي كان يتجه بأنظاره إلى بريطانيا وحدها لأنها لم تكن تؤيد مشروعه، أما بالنسبة لفرنسا فإنه كان يعتقد بأنها سوف تساعده في تحقيق طموحه بحكم علاقاتها الجيدة معه والتي أوفت بتعهداته اتجاهه كما ذكرنا أعلاه ، ودارت المعركة بين الجيش المصري والجيش العثماني بالقرب من مدينة قونية بتاريخ 21 كانون الأول عام 1832، وقد انتهت بهزيمة الجيش العثماني وأخذ قانده رشيد باشا أسيراً وبذلك أصبح الطريق إلى العاصمة اسطنبول مفتوحاً أمام قوات إبراهيم باشا⁽⁴⁷⁾.

المبحث الثاني: نتائج الأزمة المصرية -العثمانية والموقف الفرنسي منها 1833- 1838 :

أولاً / نتائج الأزمة المصرية – العثمانية :

أربكت الانتصارات المصرية المتكررة والسريعة السلطان العثماني الذي كانت مخالفة لجميع التوقعات العسكرية للباب العالي التي كانت تعتقد بحتمية الانتصار ،ولكن الخطط الإستراتيجية والقيادات

الميدانية التي أعتمدها محمد علي باشا أظهرت نتائج ايجابية جعلت وضع السلطان العثماني في غاية الحرجة بعد النجاحات التي حققها الجيش المصري في بلاد الشام، وتمكنه من السيطرة على مدينة كوتاهية في 2 شباط عام 1833، وبذلك فإنه لم يبق بين القوات المصرية والعاصمة العثمانية سوى مسافة تقدر بخمسون كم فقط⁽⁴⁸⁾.

اضطرت القيادات العثمانية إلى اللجوء عن الدول التي تربطها معها علاقات مصالح بينهما والتي كانت تعارض ازدياد نفوذ محمد علي باشا في مصر وبلاد الشام مما دفع السلطان محمود الثاني إلا أن يتوجه إلى الدول الأوروبية طالباً مساعدتها في وقف تقدم القوات المصرية التي باتت تهدد العاصمة، فبالنسبة لبريطانيا فإنها كانت مترددة إلا إن موقفها العام كان ضد محمد علي، أما روسيا فإن موقفها كان إلى جانب السلطان⁽⁴⁹⁾، أما بالنسبة لموقف الحكومة الفرنسية فإنه يمكن القول بأن فرنسا ومنذ وقت طويل كانت تتطلع إلى مصر وبلاد الشام وتسعى جاهدة من أجل تحويلهما إلى منطقة نفوذ لها، ولهذا فإنها لم تشأ أن تغضب محمد علي، ولا سيما بعد أن تمكن من الاستيلاء على بلاد الشام، بل سعت إلى تعزيز علاقاتها معه وفي شتى المجالات السياسية والاقتصادية من أجل ترسيخ النفوذ الفرنسي في المنطقة التي يسيطر عليها⁽⁵⁰⁾.

واعتبرت الحكومة الفرنسية التقدم المصري والانتصارات الحربية مناسبة مهمة إلى تأييدها وكانت تنظر بعين المودة إلى القيادة مصر وانتصاراتها على السلطان، فضلاً عن ذلك فإن ملكها لويس فيليب نفسه كان معروفاً بتشجيعه للحركات التحررية، وقد أثر بعد توليه العرش بأن يحدث تغييراً نوعياً في سياسة بلاده الخارجية، ويتمثل بابتعاد فرنسا عن المغامرات في الخارج التي قد تلحق بها الأضرار، أو تسبب لها المتاعب، لذلك فإن موقف الحكومة الفرنسية كان واضحاً منذ البداية وهو عدم التدخل لمعاونة السلطان العثماني ضد مصر⁽⁵¹⁾، كما أن هذا الموقف جاء إرضاءً للرأي العام الفرنسي المتعاطف مع محمد علي. ويتبين ذلك الموقف بصورة أكثر وضوحاً في التقرير المنشور من قبل وزارة الخارجية الفرنسية عن محمد علي في عام 1833 التي أكدت على تقديم جميع أنواع التسهيلات المالية والعسكرية المطلوب⁽⁵²⁾.

لم يبق لدى الباب العالي وسيلة أخرى سوى التماس المساعدة من روسيا، وقد طلب السلطان محمود الثاني المعونة منها رسمياً في 3 شباط عام 1833 فوافقت روسيا فوراً على ذلك القرار وأرسلت أسطولها إلى مياه البسفور⁽⁵³⁾.

أثار ظهور الأسطول الروسي عند سواحل البسفور قلقاً شديداً لدى فرنسا وبريطانيا، وخشيتا من امتداد النفوذ الروسي في ممتلكات الدولة العثمانية، وقد حاولت الحكومة الفرنسية وعن طريق القائم بأعمال سفارتها في اسطنبول إقناع السلطان بعدم قبول المساعدة الروسية، وفي الوقت ذاته سعت فرنسا، وبحكم علاقاتها الودية مع مصر لإقناع محمد علي على تسوية الخلافات بينه وبين العثمانيين ودياً، ولكي تستعين به ضد روسيا، وكان ذلك بعد احتلال القوات المصرية لمدينة كوتاهية⁽⁵⁴⁾ حيث وصلت بالقرب من أزمير، وقد اضطر السلطان إلى قبول الدخول في مفاوضات مع محمد علي بوساطة فرنسية إذ بدأت المفاوضات في أواخر شهر آذار عام 1833، وقد جرت المفاوضات بين الجانبين

المصري والعثماني وكان إبراهيم باشا ممثلاً عن والده في تلك المفاوضات بينما كان القائم بأعمال السفارة الفرنسية في اسطنبول المسيو دي فارين⁽⁵⁵⁾ ممثلاً عن الباب العالي وقد بذل الأخير جل جهوده لمنع روسيا من استغلال الموقف المتردي للسلطان من أجل زيادة نفوذها في المنطقة⁽⁵⁶⁾.

حاول محمد علي استغلال الموقف، لاسيما بعد وصول مبعوث الباب العالي يحمل معه عفو السلطان عنه كما ويمنحه عكا وملحقاتها، غير أن الباشا وقع شروط الاتفاق مع خليل باشا وكان أهمها هو أن يمنح السلطان ولايات الشام وإقليم أدنة إلى محمد علي. وفي شهر نيسان عام 1833 قدم دي فارين شروط الاتفاق إلى الباب العالي والذي أسرع بالإعلان على إن إقليم أدنة لم يكن ضمن الأقاليم التي ستعطى لمصر، أما عن موقف محمد علي إزاء ذلك فإنه أمر قواته بعدم مغادرة كوتاهية، كما اتهمت الحكومة الفرنسية الباب العالي بالخيانة⁽⁵⁷⁾.

ثانياً / الموقف الفرنسي من تصاعد الأزمة المصرية – العثمانية :

عملت فرنسا بكل الوسائل المتاحة التي تمكنها من حل المشاكل بين الطرفين لذلك أرسلت إلى اسطنبول سفيرها لدى الباب العالي الأميرال روسي ليسعى في وضع حل ودي للخلاف الناشئ بين السلطان و محمد علي، إلا إن تلك الوساطة التي كُلف بها روسيين تحولت إلى عبارات من التهديد والوعيد وخصوصاً بعد مشاهدته للأسطول الروسي وهو يدخل مياه البس فور ويلقي مراسيه قبالة السفارة الفرنسية. فأرسل على الفور خطابين الأول أنذر فيه السلطان العثماني بوجود طرد الأسطول الروسي من المنطقة وابتعاده عن البس فور خلال 24 ساعة، والثاني إلى إبراهيم باشا يبلغه فيه بوجود وقف زحف قواته، وكان رد إبراهيم باشا على كتاب الأميرال روسيين⁽⁵⁸⁾ بقوله : (انه يقيم حيث يقيم الآن في كوتاهية بأمر من والده وانه لا يتقدم ولا يتأخر على هواه بل طبقاً للأوامر التي يتلقاها من مصر وحدها). وفي نفس الوقت اتفق الأميرال روسيين مع السلطان العثماني على التعاون معه ومساندته ضد محمد علي مقابل أن تطلب الدولة العثمانية من روسيا المغادرة فوراً، إذ وقّع الطرفان اتفاقاً خاصاً بذلك⁽⁵⁹⁾.

فهم محمد علي حقيقة الموقف الفرنسي، وأدرك أنهم كانوا يسعون فقط إلى مغادرة الأسطول الروسي وأنهم وقد حققوا ذلك فإنهم لن يكلفوا أنفسهم بمجابهة إبراهيم باشا، لذلك فقد استمرت القوات المصرية بالتقدم حتى وصلت إلى بورصة العاصمة القديمة لآل عثمان، في تلك الأثناء بعث الأميرال روسين أحد ضباطه ويدعى أوليفيه إلى مصر لإبلاغ محمد علي بضرورة وقف زحف قواته، ويحذره بأنه في حال عدم موافقته على ذلك فإن الحكومة الفرنسية سوف تأمر باستدعاء جميع الضباط الفرنسيين الموجودين في خدمته، وقد كان لذلك التهديد أسوأ وقعاً لدى محمد علي، مما هدد بتعكير العلاقات الودية التقليدية بين مصر والحكومة الفرنسية، أما بالنسبة لموقف محمد علي إزاء ذلك فإنه كان يفكر بوقف تقدم قواته وإنهاء الصراع قدر المستطاع⁽⁶⁰⁾.

أرادت الحكومة الفرنسية تصحيح موقفها مع مصر وإصلاح ما أفسده سوء تصرف الأميرال روسين، فاستنكرت عمل ذلك السفير وأشارت إلى انه نفذ سياسته الشخصية لا سياسة حكومته. وقد

رأت الحكومة الفرنسية انه من الملائم إيفاد البارون دي بوالكمت إلى مصر لكي يعيد بأسلوبه ولباقته علاقات بلاده الدبلوماسية مع محمد علي .

وصل دي بوالكمت إلى الإسكندرية في 29 نيسان عام 1833 وفور وصوله التقى بالقنصل ميمو فاصطحبه وعلى جناح السرعة لمقابلة باشا فتم له ذلك في الأول من أيار ، وقد عمل على إقناعه بقبول عقد الصلح مع السلطان وانسحاب الجيش المصري من بلاد الأناضول، وبعد فترة وجيزة التقى دي بوالكمت بمحمد علي للمرة الثانية ولكن هذه المرة ليبلغه رسالة وصلت من وزير الخارجية الفرنسي الدوق دي بروجلي مفادها إن الحكومة البريطانية أبلغت الحكومة الفرنسية بأنها سوف ترسل أسطولها إلى الإسكندرية ليقوم بمظاهرة بحرية لجعل محمد علي مجبراً على قبول المفاوضات مع الباب العالي. وقد استجاب محمد علي لذلك التهديد، وأرسل كتاباً إلى إبراهيم باشا يأمره فيه بأن يوقف زحفه نحو اسطنبول. وفي نفس الوقت أدلى محمد علي للمندوب الفرنسي بالتصريح الذي يعبر عن رغبته بزيادة الروابط بينهما⁽⁶¹⁾.

أبلغ دي بوالكمت هذا العرض إلى وزير الخارجية الدوق دي بروجلي فأجابه بالعبرة المأثورة " إن استعادة نفوذنا السياسي والتجاري في الشرق متوقف على علاقاتنا بمحمد علي ". وفي خضم تلك الأحداث والحركة الدبلوماسية القوية ما بين الدول الأوروبية ومصر أصدر السلطان في أيار عام 1833 فرماناً يقضي بتثبيت محمد علي في ولايتي كريت ومصر وإسناد ولاية جدة (الحجاز) مع لقب شيخ الحرم المكي إلى إبراهيم باشا، والتنازل عن بلاد الشام لمحمد علي والتزام إقليم أدنة لإبراهيم باشا. ومن الجدير بالإشارة أن غرض الحكومة الفرنسية من وراء تلك الوساطة الدبلوماسية ما بين مصر والدولة العثمانية هو أنها لم تكن تريد لمحمد علي خذلاناً أو تراجعاً، فلها خبراؤها الذين يعملون معه، وله بعثاته التي تدرس في فرنسا ولذلك فإنها كانت تنصحه دائماً بالاعتدال في سياسته تجنباً للمشاكل مع الدولة العثمانية خوفاً من اندفاع الدولة العثمانية للتعاون مع روسيا وبريطانيا وهذا بدوره سيضعف المصالح الفرنسية في المنطقة، لذلك فقد طلبت فرنسا من محمد علي التفاوض مع الباب العالي مباشرة، وتمت المفاوضات في مدينة كوتاهية إذ أرسل الباب العالي رشيد بك مندوباً عنه إلى إبراهيم باشا ، وبعد مفاوضات استمرت أربعة أيام تم الاتفاق بين الطرفين على الصلح والذي عرف بصلح كوتاهية وتم التوقيع عليه بشكل نهائي في 4 أيار عام 1833 وسمي بهذا الاسم نسبة إلى المدينة التي تم توقيع الصلح فيها، أما عن أهم ما نص عليه اتفاق كوتاهية فقد تضمن انسحاب القوات المصرية من بلاد الأناضول ورجوعها إلى ما وراء جبال طوروس، ومقابل ذلك يتنازل السلطان العثماني لمحمد علي عن بلاد الشام بأقاليمها (عكا وطرابلس وحلب ودمشق) كما تضمن تثبيت محمد علي على حكم مصر والحجاز وجزيرة كريت، وان يعين ابنه إبراهيم باشا والياً على إقليم أدنة⁽⁶²⁾.

في تلك الأثناء أرسل الصدر الأعظم إلى محمد علي وثيقة مكتوبة يوضح له فيها جميع فقرات الصلح باستثناء الفقرة الخاصة بإقليم أدنة، وعلى ما يبدو فإن الباب العالي أراد التراجع عن الاتفاق الذي تم في كوتاهية بخصوص ذلك الإقليم، إلا أن محمد علي أصر على ذلك، وأوقف إبراهيم باشا جلاء قواته من الأناضول حتى ينفذ الباب العالي الاتفاق كاملاً، وحسبما جاء في المفاوضات المباشرة بين الطرفين⁽⁶³⁾

حاولت فرنسا من جانبها وعن طريق قنصلها في مصر إقناع محمد علي بأن يتنازل عن إقليم أدنة غير أن محمد علي رفض ذلك مبرراً موقفه بأنه إذا تنازل اليوم عن هذا الإقليم فإنه سيتنازل غداً عن إقليم آخر، لذلك فإنه طالب الباب العالي بأن يعطيه ضمانات أمام الدول الأوروبية بعدم تراجعها عن بنود الاتفاق الموقع في كوتاهية، إلا أن السلطان العثماني عدل عن موقفه الأخير، وبذلك أقرت الدولة العثمانية بأن إقليم أدنة تابع إلى محمد علي ويعين ابنه إبراهيم باشا والياً عليه. وبذلك سويت الأزمة وسويت معها جميع نقاط الخلاف ومما لا شك فيه أن صلح كوتاهية كان انتصاراً واضحاً للمصريين بحصولهم على أقاليم جديدة وواسعة وغنية بمواردها وثرواتها⁽⁶⁴⁾.

كان لتلك الانتصارات التي حققتها مصر أثرها الكبير في توطيد علاقاتها مع فرنسا ولاسيما بعد أن اطمأنت الحكومة الفرنسية بتسوية الموقف سلمياً ما بين محمد علي والباب العالي وقد أشاد العديد من الرحالة الفرنسيين بالانتصارات التي حققتها القوات المصرية على القوات العثمانية وفي هذا الصدد يشير الرحال الفرنسي كادلفين واصفاً محمد علي: "أنه الآن سيد نفسه وحن الوقت ليجلس في مصاف العظماء" كما أثنى آخر على مقدرة القوات المصرية القتالية ويصفها بأنها فرق لا تقهر⁽⁶⁵⁾.

لم يكن صلح كوتاهية حلاً نهائياً للنزاع بين محمد علي والباب العالي، وإنما كان في الحقيقة عبارة عن هدنة مسلحة ومؤقتة، فالسلطان محمود الثاني كان مجبراً على الإذعان لمطالب محمد علي وتحت ضغط فرنسا وبريطانيا، كما أن محمد علي من جهته لم يجد في الصلح ما يدرأ الخطر عنه. في نفس الوقت بدأ القلق يساور الدول الأوروبية، وخصوصاً فرنسا، نتيجة لعدم انسحاب القوات الروسية من الأراضي العثمانية، فبادرت الحكومة الفرنسية بطلب تفسير من الباب العالي لوجود تلك القوات على أراضيها بعد تسوية الموقف مع محمد علي سلمياً، وقد أجاب الباب العالي بأن وجود هذه القوات ما هو إلا رمز صريح لما يسود العلاقات بينه وبين روسيا من تجانس ومودة⁽⁶⁶⁾.

-الموقف الاوربي من الازمة المصرية – العثمانية (بريطانيا – روسيا) :

كان السلطان العثماني مستاء جداً من موقف فرنسا المساند لمصر، خصوصاً وأنها كانت عاملاً مساعداً في منح محمد علي حكم مصر وبلاد الشام وإقليم أدنة، كما عمل محمد علي جاهداً من أجل توثيق علاقاته وصلاته بفرنسا وبملكها لويس فيليب الذي أصبح الباشا يعتمد عليه بصورة كبيرة، بينما نقم السلطان من مواقف فرنسا وبريطانيا، لذلك فإنه لم يتورع حينذاك من عقد معاهدة سرية مع روسيا عرفت بمعاهدة هنكيار أسكلسي، وقد تم التوقيع عليها في 8 تموز عام 1833، وهي عبارة عن معاهدة دفاعية-هجومية التزمت كل دولة فيها بمساعدة الدولة الأخرى إذا ماتعرضت لخطر داخلي أو خارجي⁽⁶⁷⁾.

تعهدت الدولة العثمانية لروسيا بالسماح لأسطولها بالمرور عبر المضائق من البحر الأسود إلى البحر المتوسط، وتعهدت روسيا بأن تبدي للسلطان وحسب طلبه المساعدة العسكرية التي يريدها، كما وألحقت بالمعاهدة مادة سرية أعفت الدولة العثمانية من إبداء المساعدة لروسيا كما نصت المواد العلنية من المعاهدة، وبالمقابل فقد ألزمتها الأخيرة بإغلاق الدردنيل أمام السفن الحربية الأجنبية عندما

تطلب منها ذلك. لذلك فقد عقد السلطان هذه المعاهدة مع روسيا، بعد أن يئس تماماً من أي تدخل فرنسي أو بريطاني ضد محمد علي خصوصاً وإن فرنسا كانت تعمل على بناء علاقاتها الايجابية مع مصر وتعمل أيضاً على مساندة محمد علي، لذلك فقد كان يسوؤها أي خطر يصيب مصر⁽⁶⁸⁾.

لقد أزعجت هذه المعاهدة الدول الأوروبية وبالأخص فرنسا وبريطانيا لأنها جعلت الدولة العثمانية تابعة لروسيا، وحولتها إلى مجرد حارس على المضائق لكي تمنع السفن الأوروبية من دخولها. وكانت فرنسا أكثر الدول الأوروبية اهتماماً بتلك المعاهدة وانزعاجاً من نتائجها، ولاسيما بعد أن ألتمز المفاوضات جانب السرية والتكتم، حيث قام الأميرال روسين سفير فرنسا في اسطنبول بإبلاغ الباب العالي بأن هذه المعاهدة قد أثارت حفيظة فرنسا وغضبها، لذلك فقد احتجت فرنسا على هذه المعاهدة وخشيت أن تكون هنالك بنود سرية أخرى تسمح للسفن الروسية بالوصول إلى البحر المتوسط⁽⁶⁹⁾.

لم تكن مصر في ذلك الوقت بعيدة عن مسرح الأحداث بل بالعكس فقد كان محمد علي يراقب الموقف عن كثب ويحاول انتهاز الفرصة الملائمة لإظهار حُسن نيته لفرنسا التي كانت معه في جميع المواقف⁽⁷⁰⁾.

عمل محمد علي منذ عقد صلح كوتاهية مع الباب العالي إلى جمع موارد مالية إضافية لتدريب وتسليح قواته، فقد كانت المعارك التي خاضها ضد السلطان باهظة النفقات، مما وجب عليه أن يكون دائماً على استعداد تام لمواجهة الأخطار التي تظهر في الأفق، ويهيئ الموارد الكافية، وبما أنه قد أصبح حاكماً شرعياً على بلاد الشام لذلك فإنه ما إن حلَّ عام 1834 حتى بدأ يطالب رعاياه الجدد بتزويده بالمال والرجال، كما فرض على السكان ضرائب جديدة أثقلت كاهلهم، وفرض أيضاً الخدمة العسكرية على ولايات الشام الجنوبية⁽⁷¹⁾.

أثارت تلك الإجراءات هياجاً في الأوساط الشعبية، مما اضطر إبراهيم باشا إلى مقاومته وقد أخذت الدولة العثمانية تراقب الوضع في الشام وتعمل على تحريض سكانها على الثورة فقدمت لهم الأموال والأسلحة، مما أدى إلى تغير مفاجئ في موقف الأهالي من محمد علي. وقد شعر محمد علي بالخطر المحاك من قبل السلطان العثماني ضده لذلك أخذ يفكر جدياً في الوقوف إلى جانب الدول الأوروبية ومساندتها أمام تعاضم الخطر الروسي في المنطقة. كما سارع بإرسال مذكرة إلى بريطانيا ومن ثم إلى فرنسا في 3 أيلول عام 1834 مندداً فيها بالخطر الروسي وتهديده للسلطان، كما بيّن فيها أواصر الصداقة والعلاقات المتميزة التي تربطه بتلك الدول وخصوصاً مع فرنسا، وفضلاً عن ذلك فإنه عرض على الدول الأوروبية الاعتراف له بحقه في الاستقلال إذ أنه كان يرغب في التخلص من سيادة الباب العالي وتعهد مقابل ذلك باشتراك جيشه في مقاومة نفوذ روسيا في المنطقة، فأخذ يعد العدة لذلك، فقرر تجهيز جيش بري مكون من مئة وثلاثون ألف جندي، فضلاً عن القوة البحرية، وفكر في اتخاذ ميناء سودا بجزيرة كريت كقاعدة للأسطول المصري لمراقبة سواحل بلاد الشام، ويكون على مقربة من شواطئ الأناضول، وقد تولى المهندس الفرنسي دي سيريزي⁽⁷²⁾ مهمة المشروع والاهتمام به، وهذا يعني بحكم العلاقات التي كانت تربط مصر بفرنسا أن الأخيرة كانت مقتنعة نوعاً ما بمشاريع محمد علي، إلا أن الحكومة الفرنسية كانت قد ردت على مذكرة محمد علي بلهجة يسودها العتاب، كما أنها قد أسفت لأن محمد علي لم يخبرها بنواياه

وبمشاريعه قبل إبلاغها لبريطانيا، وقد حاول ملك فرنسا لويس فيليب إقناع محمد علي بأن مقترحاته جيدة ومقبولة ولكن في الوقت نفسه أفهمه بأن المحافظة على الوضع الراهن أمر ضروري وعليه أن يؤجل موضوع الاستقلال لأنه في حالة تحقيقه ذلك فإن الدول الأوروبية لن تتورع عن إسداء معونتها للباب العالي، وعندئذٍ شعر محمد علي أن الدول الأوروبية ستقف إلى جانب السلطان في حالة محاربته له وأن مصر لن تستطيع الاعتماد على معونة أية دولة منها حتى فرنسا صاحبة المواقف الايجابية إزاء مصر فإنها باتت مترددة بسبب ضغط بريطانيا عليها، لذلك فإن الأسطول المصري ما لبث أن عاد أدراجه إلى مصر دون أن يفعل شيئاً بسبب معارضة الدول الأوروبية لما سيترتب عليه من تهديد للدولة العثمانية ولبلاد اليونان على حدٍ سواء، هذا فضلاً عما يمنحه لمحمد علي من مركز مهم في البحر المتوسط⁽⁷³⁾.

أثرت الأحداث على محمد علي الذي تملكه اليأس والقنوط على أثر ما لاقته مذكرة عام 1834 من الجفوة وخصوصاً من قبل فرنسا، ففكر في التفاوض مع الباب العالي، اختصاراً للطريق وتسهيلاً للأمر فهو لا يرغب في أي توسع إقليمي جديد، وأن كل ما يريده هو تثبيت ممتلكاته على دعائم قوية، وضمان انتقالها بالوراثة.

في ذلك الوقت كانت الحكومة الفرنسية قد عدلت عن موقفها السابق إزاء محمد علي وخصوصاً بعد أن بدأ التنافس والعداء يظهر بينها وبين الحكومة البريطانية، كما أنها كانت تقع دائماً تحت وطأة الضغط البريطاني، فقررت مساعدة مصر في إجراء المفاوضات مع الباب العالي وذلك عن طريق دبلوماسيها في القاهرة واسطنبول، ومنذ عام 1836 بدأ قنصل فرنسا في القاهرة المسيو ميمو وسفيرها في اسطنبول الأميرال روسين يمهدان لإجراء تلك المباحثات، ورغبة في تجنب أي تدخل جديد، استطاع سفير فرنسا إقناع السلطان بأن الخير كل الخير يكمن في التعامل مباشرة مع صديق فرنسا محمد علي، وعلى أثر ذلك عقد مؤتمر برئاسة روسين، فعين الباب العالي عضوين في لجنة المفاوضات هما سعيد بك ومصطفى أفندي، مبعوثا السلطان الخاصين وكان الأميرال الفرنسي روسين مؤمناً بتأكيدات الصداقة والوفاء وعهود الإخلاص والإخاء الموجودة لدى الطرفين، وعندها بدأ الباب العالي بالتقرب من مصر والتصالح مع محمد علي بشروط معقولة ومن الجدير بالملاحظة أن كل ما يقوم به محمد علي من مناورات بمساعدة فرنسا كان هدفه إثارة مخاوف بريطانيا من تدخل روسيا في المنطقة واستخدامها لنتائج معاهدة هنكيار أسكلسي⁽⁷⁴⁾.

كان محمد علي يعتقد بأنه سيوفق في نهاية الأمر ويحصل على ما يريده من السلطان ولاسيما فيما يتعلق بضمان النظام الوراثي له مقابل تنازله للباب العالي عن بعض الامتيازات الإقليمية، لكنه سرعان ما تبين له بأن جميع جهوده قد ذهبت سدى بسبب رفض السلطان التنازل عن أي شئ ما دام لم يسلم بمبدأ عودة الشام إلى تبعيته المباشرة، كما أن الدول الكبرى وفي مقدمتها بريطانيا وروسيا وقفت بحزم أمام مشاريع محمد علي⁽⁷⁵⁾.

في تلك الأثناء توقفت المفاوضات بين الطرفين فتذرع الباب العالي بحجة الاضطرابات السائدة في بلاد الشام، غير أن السبب الحقيقي في توقفها هو تدخل بريطانيا بسبب حنقها على فرنسا صاحبة الوساطة بين محمد علي والسلطان⁽⁷⁶⁾.

وفي أواخر عام 1836 أخذت فرنسا تسعى سعيًا حثيثاً في القاهرة واسطنبول على حد سواء، بغية تقريب وجهات النظر بين طرفي النزاع، وكان المشروع المقترح من قبل الحكومة الفرنسية يقضي بالآتي: (أن يعود محمد علي إلى جزيرة قنڨيا، وأن يخفض عدد جيشه البري والبحري، وأن يرفع مقدار الجزية التي يدفعها إلى الباب العالي، وبالمقابل تتعهد له فرنسا بأن تضمن له مدى حياته التمتع بجميع ممتلكاته الأخرى، وأن تحصل له على موافقة الباب العالي وسائر الدول الكبرى على هذه التسوية. وقد أجاب محمد علي بأنه مستعد لإعطاء الباب العالي تنازلات أكثر إذا ضمن حكم مصر والشام وراثياً له ولأبنائه من بعده، إلا أن الباب العالي رفض ذلك⁽⁷⁷⁾.

من كل ما تقدم نلاحظ مدى عمق الترابط والعلاقات التي كانت قائمة بين مصر وفرنسا وقد لمست الحكومة الروسية عمق تلك العلاقات عن طريق ممثل قنصليتها في مصر الكولونيل دوهاميل إذ أشار إلى مدى الدعم الكبير والمتواصل الذي كانت توليه الحكومة الفرنسية لمحمد علي من أجل تقويته وضمان مستقبله ويستطرد قائلاً: (لسنوات خلت، أبدت فرنسا نحو مصر اهتماماً خاصاً، لقد تولى ضباط فرنسيون تنظيم الجيش المصري، وقام مهندسون فرنسيون ببناء سفن الوالي، وبقي عدد كبير من الفرنسيين على اختلاف مهنتهم وصناعاتهم يعملون في خدمة مصر، وإن قلّ عددهم عن ذي قبل، كانت فرنسا ترى دائماً أن احتفاظ مصر بقوتها وبأسها، ضروري لصون نفوذها في الشرق، ومنذ احتلال الجزائر زادت تمسكاً بضرورة إسناد حكم مصر إلى عاهل مخلص كل الإخلاص لمصالحها). وهكذا فقد كان لفرنسا دور مهم في تلك المفاوضات والاتصالات المصرية – العثمانية فعملت على دعم مطالب محمد علي، كما أثبتت أنها حليف قوي له⁽⁷⁸⁾.

استمرت الاتصالات بين الباب العالي ومحمد علي فيما بعد من أجل الاتفاق على المسائل موضع النزاع، إلا أنها لم تسفر عن أية نتيجة مما دفع محمد علي إلى التفكير الجدي في الاستقلال عن الدولة العثمانية وحسم هذا الموضوع بشكل نهائي.

المبحث الثالث: المشاريع الاستقلالية في فكر محمد علي والموقف الفرنسي منها عام 1838 :
خطة الاستقلال والموقف الفرنسي منه :

شغلت عملية بناء الدولة الفكر المصري وزعيمه محمد علي وبدأت تلك الرغبة والأمنيات في تكوين دولة مستقلة (تمتد بحدودها إلى أقصى بلاد الشام شمالاً) تظهر بصورة واضحة للعيان، كما أنه كان يشعر بأنه من الضروري دعم الانتصار الذي حققه عن طريق إضفاء الطابع الشرعي على استقلال مصر، وفي الوقت نفسه بذل محمد علي جهوداً كبيرة من أجل الاعتراف بحقوق أسرته الوراثية على ممتلكاته الواسعة⁽⁷⁹⁾. لذلك كان الاستقلال واحداً من أهم المشاريع الأساسية والطموحة لدى محمد علي، فمنذ عام 1810 عرض محمد علي على الحكومة الفرنسية بعقد تحالف معها مقابل حصوله على تأييدها في موضوع الاستقلال، وما أن تم التوقيع على صلح كوتاهية في كان محمد علي وبحكم العلاقات الجيدة التي كانت بينه وبين فرنسا، يرى بأن الأخيرة قد ترحب بإنشاء مملكة مستقلة ثابتة الأركان لمحمد علي تشمل : بلاد الشام ومصر وجزيرة العرب، تقع على الطريق الأهم إلى الشرق أي على طريق بريطانيا إلى الهند. ومنذ عام 1834 قدّم محمد علي مقترحاً إلى الدول الأوروبية، وتبعه في عامي 1836 و1837 مقترحاً آخر إلى الباب العالي مباشرة، لحسم قضية استقلال مصر وحقوق ورثته فيها إلا أن جهوده في الاستقلال لم تتحقق، فقد عارضته الدول الأوروبية ولاسيما بريطانيا التي أعلنت مساندتها للسلطان العثماني⁽⁸⁰⁾، أما عن موقف الحكومة الفرنسية فإنها كانت تؤكد دائماً على ضرورة بقاء مصر تحت السيادة الاسمية للباب العالي، وكان السلطان العثماني رفض المقترح تماماً ولاسيما بعد أن شعر بمساندة الدول الأوروبية له. وغير محمد علي نيته بالتوجه نحو روسيا بعد أن لمس التردد في موقف

الحكومة الفرنسية من مشروع الاستقلال، «اذ وجد روسيا إلا إنها هي الأخرى كانت تحرص حرص فرنسا وبريطانيا على مناهضة مشروع قيام إمبراطورية خاصة بمحمد علي، ومنذ أواخر عام 1837 بينت الحكومة الفرنسية موقفها صراحة إزاء رغبة محمد علي بالاستقلال، إذ أوضحت بأنه لا يمكنها دعم جميع مطامح الوالي في نيل الاستقلال، فبالرغم مما كانت تؤكد عن طريق قنصلها العام في مصر على ضرورة توطيد علاقاتها مع محمد علي، فضلاً عن أنها علقت ومنذ وقت بعيد بالغ الأهمية على مصر بسبب حجم التبادل التجاري معها، كما أن محمد علي اعتمد بدوره على الخبرة الفرنسية لتطوير مصر اقتصادياً وصناعياً وعسكرياً، ومع ذلك فقد كانت فرنسا متحفظة نوعاً ما على مشروع الاستقلال⁽⁸¹⁾، وطبقاً للتقارير التي أرسلت إلى فرنسا عن طريق قنصلها العام في مصر والتي كانت تشير إلى أن محمد علي كان يخطط لإعلان استقلاله كما فعلت اليونان، ولم تعترض الحكومة الفرنسية على انفصال مصر عن الإمبراطورية العثمانية⁽⁸²⁾.

ويبدو إن كلمات التأييد التي وجد صداها في أروقة السياسة الفرنسية ومسؤوليها مبنية على الاعتقاد بأن محمد علي لا يريد سوى مصر وبلاد الشام، وأنه متى تحقق له ذلك فإنه سيتوقف عن التقدم في الوقت المناسب. وعلى افتراض أن الحكومة الفرنسية لو خيّرت ما بين الحفاظ على الإمبراطورية العثمانية المتداعية وبين دعم مطامح مصر فإنها ستفضل أن تبقى أمينة لسياستها التقليدية تجاه السلطان، لذلك يتلخص موقف الحكومة الفرنسية تجاه محمد علي بأنه " يظهر معارضة فرنسا الحازمة والصريحة لمشاريع ترمي صراحة إلى خلع السلطان، بسبب مطالب القضية الشرقية والواقع أن فرنسا عندما توقفت علاقاتها مع محمد علي لم تستطع أبداً ولم تنشأ أن تغفل المصالح التي لا تزال تحكم علاقاتها التقليدية مع الدولة العثمانية، أو واجب الاحترام والمراعاة لهذه الحليفة القديمة⁽⁸³⁾.

اتجه محمد علي إلى العمل المنظم الذي يمكنه من الخلاص الكامل وحاول جاهداً وبكل ما لديه من قوة إقناع قناصل الدول الأوروبية بضرورة هذا الاستقلال، والخلاص من سيادة السلطان بموافقة الدول الأوروبية وبالأخص فرنسا، وقد صمم منذ أوائل عام 1838 على تجديد مطالبه بتحقيق الاستقلال معتمداً على حق مصر بذلك ولأن استقلالها هو خير ضمانة لاستتباب السلام في الشرق. وكان محمد علي قد تمكن في ذلك الوقت من إخضاع نجد كما دانت له شبه جزيرة العرب، فضلاً عن ذلك فإنه حصل على مساندة ودعم المصريين لمشروعه الاستقلالي ولأسيما علماء الدين في القاهرة الذين أعلنوا تأييدهم التام لمشروع استقلال مصر وإلى جانب ذلك حرص محمد علي على استمالة بعض موظفي الباب العالي، عن طريق القنصل الفرنسي الذي بين لهم بأن الوالي مستعد لتعويض السلطان مقابل موافقته على الاستقلال، ومن الواضح أن القنصل الفرنسي قد انطلق في موقفه هذا من الحرص على مصالح حكومته الاقتصادية والسياسية، وبمعنى آخر فإن فرنسا كانت تسعى من وراء دعمها لمصر الحصول على مكاسب سياسية واقتصادية مختلفة مقابل دعمها لتطلعات الوالي، كما أنها في الوقت نفسه لا تريد خسارة علاقاتها القديمة مع الدولة العثمانية وكانت دائماً ترغب في إبقاء الحال كما هو عليه في تبعية مصر اسمياً إلى الدولة العثمانية⁽⁸⁴⁾.

واتساقاً مع ماسبق ازدادت أهداف محمد علي وتطلعاته إلى كسب تأييد الحكومة الفرنسية لمشروعه الرامي إلى الاستقلال معتمداً على اقتناع القنصل كوشيليه بذلك المشروع، ولم يكن يعلم بأن الأخير كان يمثل موقفه الشخصي في دعم الاستقلال وليس موقف حكومته⁽⁸⁵⁾.

-الموقف الأوروبي من الاستقلال :

أُتسم موقف الدول الأوروبية بالرفض لمشروع الاستقلال رفضاً تاماً وقاطعاً وجاءت إجابة فرنسا تحمل نوعاً من الليونة إذ كان ردها " بأنها علمت بمزيد من الدهشة والأسف عزم محمد علي على إعلان استقلاله ". ورغم ذلك الرد الذي جاء من قبل الحكومة الفرنسية، إلا أن بريطانيا كانت تخشى حصول مساندة فرنسية لمشروع محمد علي، خصوصاً وأنها كانت ترى تزايد نفوذ فرنسا السياسي والاقتصادي بشكل كبير في مصر، فكانت بريطانيا تصف محمد علي بأنه صنيعة فرنسا ويدها اليمنى في الشرق، كما لفت رئيس وزراء بريطانيا بالمر ستون⁽⁸⁶⁾ انتباه وزير خارجية الدولة العثمانية في إحدى لقاءاته إلى أن محمد علي يستخدم الفرنسيين بأعداد كبيرة في الجيش وقواته البحرية، حتى أن قائد ترسانة طولون يقوم للسنة السادسة بمتابعة تطوير الشؤون البحرية في مصر، وإن حكومته لم تكتف بإعطائه راتباً مساوياً لما كان يتقاضاه من قبل وإنما منحته وساماً لقاء ما قدمه من خدمات للوالي المصري، كما أن

الضباط الفرنسيين يعملون على متن سفن محمد علي وفي المدارس والمطابع التي افتتحت في مصر ، وفي تنظيم الجيش والإشراف على تدريبه ، كما بلغ تعاطف فرنسا مع محمد علي ورعايتها له إلى حد أن قنصلها في مصر لم يعرب من جانبه، بناءً على تعليمات من حكومته عن أي اعتراضات على نظام الاحتكار الذي كان محمد علي يطبقه على الرغم من مخالفته للاتفاقيات الدولية⁽⁸⁷⁾ .

رفض محمد علي جميع المواقف المعادية إلى أهدافه وعارض الاستسلام للضغوط الأوربية ، لذلك أخذ يبحث في حل مسألتي الاستقلال أو الوراثة ، فبعد تحققه من أن مساعيه في الاستقلال عام 1838 لم تؤد إلى نتيجة بسبب المعارضة الأوربية بشكل عام وبريطانيا بشكل خاص ، فعمل على تغيير مخططاته وقرر أنه سيعتبر نفسه راضياً إذا تم قبول فكرة انتقال أملاكه عن طريق الميراث ، لذلك فإنه ألتمس معونة فرنسا وتأييدها في هذا الأمر ، إلا أن حكومة لويس فيليب لم تكن راضية ، وفضلت التزام سياسة التحفظ إزاء مطالب الوالي الجديدة في موضوع الوراثة، لأن الحكومة الفرنسية بدأت تعتقد أن مصالحها في مصر وغيرها من أملاك الدولة العثمانية يمكن أن تتحقق من خلال تضامنها مع الدول الأوربية، وذلك عن طريق ضمان وحدة الدولة العثمانية⁽⁸⁸⁾ .

أعلنت الحكومة الفرنسية موقفها صراحة في حزيران عام 1838 من مسألة استقلال مصر وذلك عندما أرسل رئيس الوزراء الفرنسي الكونت موليه تعليماته الصريحة إلى القنصل كوشيليه طالباً إليه أن يبلغها لمحمد علي فوراً وأن يؤكد له أن الوسائل التي قد تتخذها الحكومة الفرنسية والبريطانية معاً ستكون قوية ومؤثرة على طموحاته المستقبلية ، وفي الواقع فإن فرنسا كانت تفكر بإرسال قوات تشترك إلى جانب الأسطول البريطاني في مظاهرة بحرية مشتركة قبالة ميناء الإسكندرية ، ونتيجة لذلك أقدم محمد علي على مراجعة قراراته بشأن الاستقلال ، وصرح بأنه (أرجأ إعلان الاستقلال دون أن يتخلى عنه) لأن القوة التي كان يأمل مساعدتها غيرت موقفها وأعلنت رسمياً رفضها مشروع الاستقلال وانضمت إلى بقية الدول الأوربية المناهضة للمشروع والمطالبة بالحفاظ على الوضع الراهن في المشرق وعلى تدارك تعقيدات قد تقلق راحة العالم وتتسبب بسقوط الإمبراطورية العثمانية، كما طالبت فرنسا محمد علي بالتزام الهدوء وكلفت قنصلها بأن يصرح له بوضوح : " أن استقلال مصر، وإن أعلنه محمد علي بصفته الشخصية ، لن تعترف به الحكومات الصديقة للباب العالي ، وإن مصر ستبقى في نظرها ، جزء لا يتجزأ من الإمبراطورية العثمانية " ⁽⁸⁹⁾ .

سأيرت الحكومة الفرنسية الدول الأوربية في أهدافها فطالبت محمد علي بوساطة مذكرة رسمية في آب عام 1838 ، منه جواباً صريحاً وحاسماً عن نواياه البعيدة ، فأجاب الوالي شفهيّاً بأنه يريد حالياً أن يضمن الحكم لأسرته دون أن يقف في وجه مصالح الدول الأوربية وسياساتها ، كما أكد للقنصل الفرنسي كوشيليه بأنه سيكتفي حالياً بالمطالبة بحق الوراثة لأسرته ولكن إذا ما لجأت الدولة العثمانية إلى السلاح والقوة لحل القضية فهو عندئذٍ لن يكتفي بالمطالبة بحق الوراثة بل سيطالب بالاستقلال أيضاً⁽⁹⁰⁾ .

ومن خلال ما سبق يتضح إصرار محمد علي على تحقيق طموحاته وبالمقابل نلاحظ التغير الواضح في موقف الحكومة الفرنسية إزاء مشاريع محمد علي الاستقلالية ، إذ أن فرنسا التي كانت تتظاهر بمناصرة مصر والتي ارتبطت معها بعلاقات جيدة على في ذلك الفرصة المناسبة وقد تكون الأخيرة التي من شأنها المساعدة على تغيير الموقف الفرنسي إلى جانبه وذلك عندما بدأت مصالح فرنسا الاقتصادية بالتأثر ، بسبب إقدام بريطانيا على توقيع معاهدة مع الباب العالي في 16 آب عام 1838 سميت بمعاهدة بلطة ليمان وكان محمد علي مدركاً تماماً للآثار التي ستلحق بالتجارة والأوضاع المالية المصرية إذا ما تحتم عليه أن يطبق مواد المعاهدة على مصر لذلك فإنه رفض الالتزام بها⁽⁹¹⁾، أما بالنسبة للحكومة الفرنسية فإنها شرعت في السنة ذاتها على التوقيع مع الباب العالي على معاهدة مماثلة أصبح بموجبها من حق فرنسا أن تشتري من أي مكان في الدولة العثمانية كافة السلع دون استثناء ، من منتجات الأراضي أو الصناعات في المناطق الخاضعة للدولة إما لأجل التجارة أو الاستغلال ، كما تعهد الباب العالي بالغاء أي احتكار على المنتجات الزراعية أو أي منتجات أخرى، وبأن تلغى التعريفات المفروضة من جانب السلطات المحلية على شراء هذه السلع أو على نقلها من مكان شرائها إلى مكان آخر المستويين السياسي والتجاري لم تتوان عن الاشتراك إلى جانب بريطانيا وروسيا في الجهود الرامية لإضعاف مصر وذلك عندما شعرت بتضرر مصالحها⁽⁹²⁾ .

رغب محمد علي من ذلك الطلب لكسب فرنسا وبقية الدول الأوروبية إلى جانبه كمحاولة جديدة ولعلها إن تكون الأخيرة ، وقد أبدت بريطانيا خشيتها الكبيرة من محاولات محمد علي المستمرة لاسترضاء فرنسا ، كما أخذ الشك والارتياح يملكان بريطانيا عندما رأت إحدى الدول البحرية تقترب من طريق الهند ، لذلك فإنها كانت تصف فرنسا بأنها حامية باشا مصر وحليفته ، وأنه متى شعرت بأن هنالك خطر قد يتعرض له باشا مصر فإنها سوف لن تعتمد إلى قطع المواصلات بين بريطانيا ومستعمراتها فحسب، بل إلى إقامة قاعدة بحرية شرقي البحر المتوسط، وبينما كان محمد علي يتفاوض مع الدول الأوروبية من أجل حسم موضوع الخلاف مع الباب العالي، وإذا بالسلطان محمود الثاني يحشد تجمعات من جنوده عند حدود بلاد الشام رداً للمهانة والإذلال الذي لحق به جراء معاهدة كوتاهية ، وبذلك فقد أصبحت الأزمة بين محمد علي والدولة العثمانية وشيكة وبات الحل العسكري أقرب من حل الأزمة عن طريق المفاوضات رغم محاولات الحكومة الفرنسية لاحتواء الموقف وحله بالطرق السلمية لكن دون جدوى، أما السلطان محمود الثاني فإنه كان يسعى من جانبه إلى إعداد جيشه وتقوية أسطوله بمساعدة بريطانيا التي استمرت في تحريضه على الحرب، كما أن الدولة العثمانية حاولت أن تستغل المشاكل التي حدثت في بلاد الشام والتي كانت بتحريض من العثمانيين أنفسهم ضد الإصلاحات التي قام بها إبراهيم باشا في المناطق التي خضعت للسيطرة المصرية⁽⁹³⁾.

وللمزيد للفائدة وجد الباحث من الأهمية عرض خريطة بلاد الشام للدارسين المتابعين للموضوع ليتسنى لهم معرفة التفاصيل المتعلقة بسير الأحداث في الملاحق.

الخاتمة والاستنتاجات

من خلال دراسة البحث يمكن التوصل إلى مجموعة من النتائج الآتية:-

- أثر الموقع الاستراتيجي لمصر في زيادة أهميتها الاستعمارية عامة والفرنسية خاصة التي اعتبرتها نقطة ارتكاز بين الشرق والغرب ، لذلك أظهرت فرنسا اهتماما بها منذ القرن السادس عشر فعملت على توسيع العلاقات مع مصر عن طريق الدولة العثمانية.

- أتسمت العلاقات الفرنسية -المصرية بعدم الاستقرار، فتارة تتجه نحو الاستقرار والاضطراب تارة أخرى، وكانت العلاقات السياسية المميزة التي تربط بين الجانبين ، وكانت العلاقات الاقتصادية والثقافية على مستوى محدود بين الجانبين ورسمت فرنسا سياساتها وفق المصالح العليا للدولة الفرنسية.

- أظهرت فرنسا رغبة واضحة على بقاء الدولة العثمانية موحدة ، لذلك نجد أنها اعترضت على مطالب محمد علي باشا وخاصة فيما يتعلق بموضوع الاستقلال وعبرت عن رغبتها المتمثلة ببقائه تحت السيطرة العثمانية الاسمية في حال حصوله على الاستقلال.

- لم تكن الأوساط السياسية الوحيدة المناصرة لمحمد علي باشا ، وإنما حضى بتعاطف الرأي العام الفرنسي والذي يعتبر صديقهم الحميم بحكم العلاقات الجيدة التي تربط الطرفين وهذا مايفسر دعم الحكومة الفرنسية للوجود المصري في بلاد الشام.

- هدفت السياسة البريطانية إلى عزل فرنسا من خلال سياستها المضادة بسبب علاقتها الايجابية مع مصر ، لأنها كانت تخشى من انه إذا ما سيطرت فرنسا على الجزء الجنوبي فأن روسيا ستفرض سيطرتها على الجزء الشمالي مما يهدد بريطانيا في المنطقة.

- كان الهدف الرئيسي لمحمد علي باشا في الاستقلال عن الدولة العثمانية هو تأسيس دولة عربية موحدة بعيدة عن الحكم المركزي العثماني وعلى هذا الأساس يمكننا أن نستنتج أن تلك المحاولات الاستقلالية كانت ذاتية بعيدة عن التدخل الأوربي بالرغم من علاقاته المتميزة مع بعض تلك الدول وبالخصوص فرنسا .

الهوامش

1_ تعد الثورة الفرنسية 1789 من أهم الأحداث العالمية بمبادئها الحرة ، الإخاء ، العدالة ، المساواة، وأحدثت تلك الأسس انقلاباً في أنظمة الحكم العالمية وتعتبر هذه الثورة خاتمة لتطور اقتصادي واجتماعي طويل جعل من الطبقة

البرجوازية سيدة العالم بعد أن فتحت صراعا طبقيا أدى إلى ميلاد عصر جديد تمثل لدى معاصريها بعصر تكوين الإنسانية. للتفاصيل ينظر: ميلاد. أ. المقرحي ، تاريخ أوروبا الحديث ، منشورات جامعة قاريوس ، بنغازي ، 1996 ، ص 273.

2- محمد علي باشا: ولد في مدينة قولة بألبانيا عام 1769م ، توفي والده وهو في السنة الرابعة من عمره وعند شبابه دخل الجندية زمناً ثم اشتغل بالتجارة، انتظم في القوة التي اشتركت في معركة أبي قير البحرية في 1 أب 1798م والتي كانت نتيجتها تدمير الأسطول الفرنسي ، وبعد الخروج من مصر أصبح محمد علي باشا قائدا على أربعة آلاف جندي الباني ومن ثم اختياره واليا على مصر. للتفاصيل: تاريخ مصر من محمد علي إلى العصر الحديث، القاهرة، 1996م، ص 31.

3- محمود الثاني: هو ابن السلطان عبد الحميد الأول ولد عام 1785م ، نصب سلطاناً عام 1808م وهو الثلاثين في تسلسل السلاطين العثمانيين ، أخذت في عهده المسألة الشرقية تظهر بشكل واسع ، فقد تكالبت الدول الأوروبية ضد بلاده وقد بذل جهداً للتدهور الحاصل في عهده ، توفي عام 1839م وخلفه ابنه عبد المجيد. للتفاصيل ينظر:

The New Encyclopaedia Briannica , vol.13, U.S.A., 1974, p.758.

4- عبد الحميد البطريق ، عصر محمد علي داخل مصر في القرن التاسع عشر ، الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة ، 1999 ، ص 34

5_ المصدر نفسه.

6- الأمير بشير الثاني الشهابي الكبير هو أحد أمراء جبل لبنان من آل شهاب ، الذين حكموا المنطقة من سنة 1697 حتى 1842. يعتبر أحد أشهر الأمراء في تاريخ لبنان وبلاد الشام عموماً ، وأحد أبرز ولاة الشرق العربي في العصور الحديثة ، كما إنه آخر الأمراء الفعليين للبنان ، إذ أن الأمير الذي تلاه كان مجرد أمير صوري تم تعيينه من قبل العثمانيين على عكس الأمراء السابقين الذين كان أعيان الشعب يختارونهم. حكم الأمير بشير الثاني جبل لبنان خلال الربع الأخير من القرن الثامن عشر وصولاً حتى منتصف القرن التاسع عشر ، وبهذا كان الأمير الثاني الذي حكم لفترة طويلة كهذه ، بعد الأمير فخر الدين المعني الثاني.

عاصر بشير الثاني فترة ضعف وعجز الدولة العثمانية وازدياد الأطماع الأوروبية فيها والتدخل في شؤونها. ومن أبرز الأحداث التي شهدتها لبنان في عهده: الحملة الفرنسية على مصر وفلسطين خلال عهد الوالي أحمد باشا الجزار والحملة المصرية على بلاد الشام والمعارك العديدة التي خاضها الجيش المصري مع الجيش التركي للسيطرة على سوريا الكبرى. يُقسم المؤرخون تاريخ الأمير بشير الثاني في الحكم إلى ثلاث مراحل: المرحلة الأولى (1788 - 1804) ، الأمير في عهد أحمد باشا الجزار ، وقد امتدت ستة عشر عاماً ، وكان موقف الأمير فيها مضطرباً ، وخاضعاً لوالي عكا؛ المرحلة الثانية (1804 - 1831) ، مرحلة القوة والازدهار ، وقد امتدت سبعة وعشرين عاماً ، وفيها بلغ الأمير ذروة مجده وقوته ، وقد عاصره في هذا الدور في عكا والواليان سليمان باشا ثم عبد الله باشا؛ المرحلة الثالثة (1831 - 1840) ، عهد الحكم المصري لبلاد الشام ، وقد دامت تسع سنوات ، وكان الأمير خلالها متحالفاً مع محمد علي باشا والي مصر ضد الدولة العثمانية ، وبتنهزام المصريين بنهاية المطاف ، غادر الأمير لبنان إلى المنفى وكانت تلك نهاية الإمارة اللبنانية "الأصيلة". للتفاصيل شبكة الانترنت الدولية: ¹

<http://www.alkhaleej.ae/portal/5dd7b4e6-e567-4090-944a-b68b6de71d7c.aspx>

7- تقع بلاد اليونان في أقصى الجنوب الشرقي للقارة الأوربية ، خضعت للحكم العثماني في عهد السلطان مراد الثاني (1421- 1451) وكانت تشتهر بالتجارة والملاحة والحرف اليدوية البسيطة . للتفاصيل ينظر : تيودور جياناكوليس ، اليونان شعبها وأراضيها ، ترجمة محمد أمين ، القاهرة ، 1966 ، ص 13- ص 99

8- عبد المجيد الثاني: هو ابن السلطان محمود الثاني ولد عام 1839م ، أعتلى عرش السلطة بعد وفاة والده وكان عمره صغير لم يتجاوز الستة عشر عاماً ، ولم تكن له دراية بشؤون الدولة ولا بالحرب ولا بالسياسة ، وفي بداية حكمه كانت الدولة في غاية الاضطراب بسبب هزيمتها أمام القوات المصرية في معركة نصيبين عام 1839م ، توفي عام 1861م للتفاصيل : محمد زيد المحامي ، تاريخ الدولة العثمانية ، تحقيق أحسان حقي ، دار النفائس ، بيروت ، 1981 .

9- عبد الرحمن الرافعي، عصر محمد علي، مطبعة دار المعارف، القاهرة ، 2001، ص 69.

10- عيد الله الجزار: لقب "الجزار" الذي حمله من مصر ظل علامة عليه إذ سيطر على القوى المحلية والعشائرية بقسوة وجند المرتزقة والمغاربة من تونس والجزائر والألبان والبوسنيين وسعى لتحقيق الحلم بحكم فلسطين وجنوب سورية ولبنان بل طمع في حكم مصر وكان السلطان يراقب توسعته ونفوذه وطموحاته فحاول أكثر من مرة تخيئته أو نقله إلى ولاية بعيدة مثل البوسنة لكنه كان يرفض فأغراه بالتوجه إلى مصر عام 1784 لمحاربة المملوكين مراد وإبراهيم وكتابة تقرير عن أوضاع البلاد لكنه تجنب الفخ. نجح في تحقيق الاستقلال بأجزاء من بلاد الشام بدون إعلان هذا الاستقلال عن السلطنة كما أعد للسلطان تقريراً عن كيفية غزو مصر طالب فيه بأهمية ضبط إيرادات مصر ومصرفاتها وأن يكون قائد الحملة قد سبق له الإقامة في مصر "والمواصفات التي قدمها الجزار لقائد الحملة على مصر وحاكمها المنتظر لا تنطبق إلا على شخصه" كما أكسبه صموده أمام جيوش نابليون شهرة بعد فشل الأخير في حصار عكا. ومنذ هزيمة نابليون وعودته من الشام عام 1799م كانت الشام ولبنان وفلسطين تحت سيطرة الجزار بلا منازع .

- 11- عبد الرحمن الرفاعي، المصدر السابق، ص. 22.
12- عبد الحميد البطريق، المصدر السابق، ص. 34.

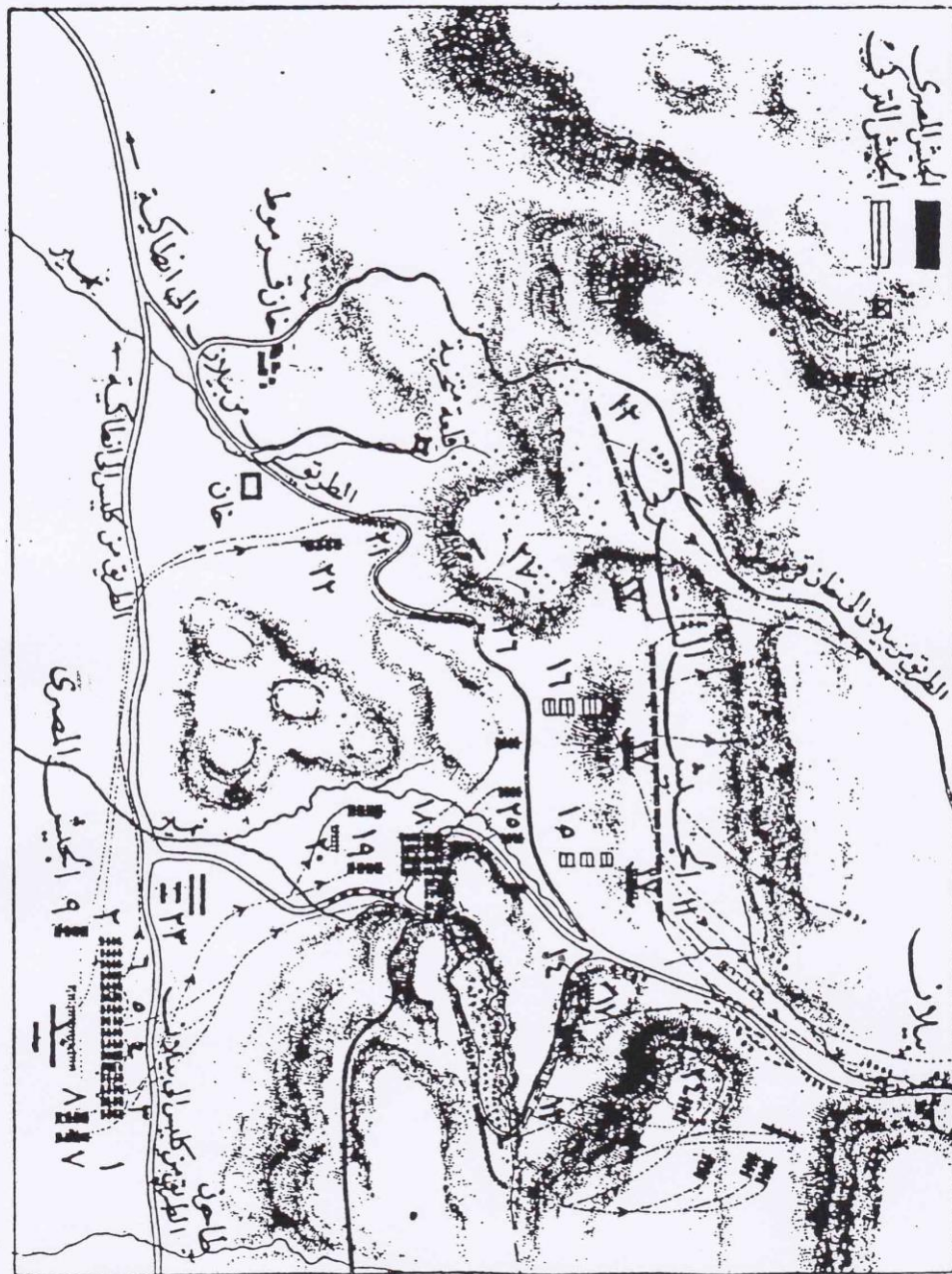
13 – Geoffrey Lewis Turkey , Third Edition , London , 1959 , P.36.

- 14- منذ أن ولي السلطان سليم الثالث محمد علي واليا على مصر عام 1805م توجهت الأنظار الفرنسية إلى الوالي باشا الجديد بعد أن وجدوا فيه الرغبة والطموح للخروج عن طاعة السلطان العثماني منذ أن تولى منصبه الجديد وكان ذلك التوجه يساير الطموح الفرنسي في بسط نفوذهم في ممتلكات الإمبراطورية العثمانية ينظر: فلاديمير لتسكي، تاريخ الاقطار العربية الحديثة، ترجمة عفيفة البستاني، بيروت، 1980، ص. 61-ص. 66.
- 15- القنصل دروينتي: من الساسة الفرنسيين المعروفين بعلمهم السياسي الواسع في القضاة العثمانية وتقلد مناصب سياسية للدولة الفرنسية في سفاراتها العالمية مما مكنه من اكتساب خبرة عملية واسعة للتفاصيل عن تلك الشخصية ينظر: رينية قطاوي وآخر، محمد علي وأوروبا، ترجمة الفريدولوز، القاهرة، 1952، ص. 86.
- 16- عبد العظيم رمضان، الغزوة الاستعمارية للعالم العربي وحركات المقاومة، القاهرة، 2004، ص. 32.
- 17- Sinasi Altundag, Kavalali Mehmed Ali Pasa isyany, misi meselesi, - 1831-1841, 6 Ankara, 1988, S. 29
- 18- المسيو لفي بوردي سيريبي: وهو مهندس بحري فرنسي من مدينة طولون له خبرة وكفاية ومهارة كبيرة في فن بناء السفن والأحواض والترسانات وقد عهد إليه من قبل إنشاء سفينتين حربيتين في مرسيليا وبعد ذلك عرض عليه أن يحضر إلى مصر ليستعان بخبراته في تطوي البحرية المصرية فقدم إلى مصر في نيسان عام 1829 . للتفاصيل ينظر : جون مارلو ، تاريخ النهب الاستعماري لمصر فن الحملة الفرنسية 1798 الى الاحتلال البريطاني 1889 ، ترجمة عبد العظيم رمضان ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1976 ، ص 24 .
- 19- للتفاصيل ينظر: المصدر نفسه .
- 20- عبد الرحمن زكي، إبراهيم باشا، دار الكتب المصرية ، القاهرة، 1948، ص. 89.
- 21- لطيف محمد، الحكم المصري في الشام 1831-1841م، القاهرة، 1990 ، ص. 90.
- 22- المصدر نفسه.
- 23- المصدر نفسه.
- 24- حاولت فرنسا الحصول على امتيازات من خلال تعاملها مع محمد علي ورغبة من إبعاد بريطانيا عن الساحة المصرية قدر المستطاع لذلك وجهت تعليمات إلى قنصلها ماثيوديليسبس إلى وجوب التعامل الحذر مع والي مصر للوصول إلى الأهداف والغايات المنشودة في السياسة الفرنسية . للتفاصيل ينظر: إلهام محمد ، مصر في كتابات الرحالة الفرنسيين في القرن التاسع عشر، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، القاهرة، 1995م، ص. 22.
- 25- محمد علي الغتيت ، الشرق والغرب ، مطابع الدار القومية للطباعة والنشر ، دت ، ص. 33.
- 26- لطيف محمد، المصدر السابق، ص. 34.
- 27- المصدر نفسه.
- 28- المصدر نفسه.
- 29- علي حيدر سليمان، تاريخ الحضارة الأوروبية الحديثة، دار واسط للدراسات والنشر، بغداد، 1990، ص. 23
- 30- كارل براون، السياسة الدولية والشرق الإسلامي، ترجمة عبد الهادي حسين، بغداد، 1987م، ص. 33
- 31- المصدر نفسه.
- 32- علي حيدر ، المصدر السابق، ص. 67.
- 33- إبراهيم باشا: هو أكبر أبناء محمد علي وقائد الجيش المصري ولد في مدينة قولة عام 1789 وجاء إلى مصر بصبة أخيه طوسون في أيلول عام 1805 وقد عهد إليه أبوه مهام عدة مارس فيها شؤون الدولة وإعمالها الحربية والإدارية فغُيّن محافظاً للقلعة 1805 ، وتولى منصب الدفتر دارية عام 1807 ، ومن ثم تولى بعد ذلك حكم الصعيد عام 1809 ، إما أهم إعماله الحربية فقد قاتل المماليك وطاردهم إلى النوبة كما حارب الوهابيين في الجزيرة العربية عام 1816 ، وعاون أخيه إسماعيل في فتح السودان ثم بعد ذلك جاء دوره في حرب اليونان وفي القضاء على الثورة اليونانية بعد إن طلب السلطان العثماني محمود الثاني مساعدة محمد علي باشا فقام الأخير بتكليف إبراهيم باشا لإرسال حملة إلى بلاد اليونان لإخماد الثورة هناك وكان ذلك عام 1824 . للتفاصيل ينظر: عبد الرحمن زكي ، المصدر السابق ، ص 5 ؛
- John Marlowe , Anglo – Egyptian Relations 1800 – 1956 , Second edition , London , 1965- P.37.
- 34- عبد الرحمن زكي، المصدر السابق، ص. 33.
- 35- كارل براون، المصدر السابق، ص. 45.
- 36- المصدر نفسه.
- 37- المصدر نفسه.
- 38- عبد العظيم رمضان ، المصدر السابق ، ص. 90 .

- 39_ عبد الحميد البطريق ، المصدر السابق ، ص.123
- 40_ المصدر نفسه .
- 41_ المصدر نفسه .
- 42_ لطيف محمد ، المصدر السابق ، ص.89
- 43_ عبد العظيم رمضان ، المصدر السابق ، ص.55
- 44_ ينظر خريطة معركة بيلان في الملاحق
- 45_ عبد الحميد البطريق ، المصدر السابق ، ص.32..
- 46_ المصدر نفسه.
- 47- مكي شببكة ، تاريخ شعوب وادي النيل ، دار الثقافة ، بيروت ، ص.432 .
- 48- نخبة من الأساتذة المتخصصين ، تاريخ البحرية المصرية ، مطبعة الاهرام ، جمهورية مصر ، 1973، ص.112.
- 49- المصدر نفسه.
- 50- المصدر نفسه.
- 51- يوسف إبراهيم ، تركيا وسوريا ، دار حوران للطباعة ، دمشق ، ص.254.
- 52- تيودور جياناكوليس، المصدر السابق، ص.45
- 53- المصدر نفسه.
- 54- سيتم التعريف لاحقاً بالاتفاقية التي عقدت فيها والإحداث التي ترتبت بعدها.
- 55- عمل المسيو دي فارين السفير الفرنسي الذي أدى دوراً مهماً وحيوياً في مجال التقريب بين القيادة المصرية والعثمانية وحل الخلافات والإشكالات بين الطرفين بهدف حصول ثغرة تعمل روسيا على استغلالها والتدخل في الدولة العثمانية وهذا ما يعارض المصالح الفرنسية ، لذلك عمل فارين على منع ذلك التوجه بكل الوسائل المتاحة وفي مقدمتها الدبلوماسية.
- 56_ محمد عبد الرحمن ، المصدر السابق، ص.14
- 57_ كارل براون ، المصدر السابق ، ص.33.
- 58_ المصدر نفسه .
- 59_ المصدر نفسه .
- 60_ محمد عبد الرحمن ، المصدر السابق ، ص.123
- 61_ المصدر نفسه .
- 62_ نور الدين حاطوم ، تاريخ الحركات القومية ، ج1، دار الفكر ، بيروت ، 1979م ، ص.177
- 63_ المصدر نفسه ، ص.11
- 64_ المصدر نفسه.
- 65_ محمد فؤاد ، مصر في مطلع القرن التاسع عشر، مطبعة جامعة القاهرة ، القاهرة، 1958 ، ص.111.
- 66_ المصدر نفسه.
- 67_ يوسف ابراهيم ، المصدر السابق ، ص.78.
- 68_ المصدر نفسه .
- 45_ محمد فؤاد شكري، المصدر السابق ، ص.88.
- 46_ نوال قاسم ، تطور الصناعة المصرية منذ عهد محمد علي حتى عهد عبد الناصر ، القاهرة ، 1987، ص.324. بغداد ، ص.333
- 47_ المصدر نفسه .
- 48_ المصدر نفسه .
- 50_ محمد عبد الرحمن ، المصدر السابق ، ص.123
- 51_ يوسف ابراهيم الجهماني واخر، المصدر السابق ، ص.78.
- 52_ كارل براون ، المصدر السابق ، ص.33.
- 53_ نوال قاسم ، المصدر السابق ، ص.84.
- 54_ المصدر نفسه .
- 55_ احمد عطية الله، مصر في الميدان، دار إحياء الكتب العربية، ط1، د.م، 1947، ص.66.
- 56_ مكي شببكة ، المصدر السابق ، ص.37
- 57_ محمد عبد اللطيف ، حركة الإصلاح العثماني ، دار السلام ، بغداد ، د.ت.
- 58_ المصدر نفسه .
- 59_ فيليب حتي، تاريخ لبنان منذ أقدم العصور التاريخية إلى عصرنا الحاضر، ترجمة أنيس فريحة، دار الثقافة، ط2، بيروت، 1972، ص.512
- 60_ محمد فؤاد شكري، المصدر السابق ، ص.88
- 61_ عمر طوسون ، صفحة من تاريخ مصر ، دار الكتب المصرية ، القاهرة، ص.145.
- 62_ نوال قاسم ، المصدر السابق ، ص.22.

- 63_ مكي شببكة ، المصدر السابق ،ص.37
- 64_ محمد عبد اللطيف ، المصدر السابق ،ص.49
- 65_ محمد عزة دروزة، نشأة الحركة العربية الحديثة انبعاثها ومظاهرها وسيرها في زمن الدولة العثمانية إلى أوائل الحرب العالمية الأولى، المكتبة العصرية، ط2، بيروت، 1971، ص.62
- 66_ المصدر نفسه.
- 67_ مجلة دراسات في التاريخ والآثار، العدد السادس، بغداد، 2001، ص.19.
- 68_ محمد عبد اللطيف ، المصدر السابق ،ص.31
- 70_ عمر طوسون ، المصدر السابق ،ص.37.
- 71_ محمد فؤاد شكري، المصدر السابق ،ص.88.
- 72_دي سيريزي: ولد في مدينة طولون ،وهو مهندس بحري فرنسي له خبرة وكفاية ومهارة كبيرة في بناء السفن والأحواض والترسانات وقد عهد إليه من قبل بإنشاء سفينتين عسكريتين في مرسيليا وبعد ذلك عرض عليه أن يحضر إلى مصر ليستعان بخبرته في تطوير البحرية المصرية فقدم إلى مصر في نيسان عام 1829 .للتفاصيل ينظر:نخبة من الأساتذة المتخصصين،المصدر السابق،ص.646.
- 73_ عمر طوسون ، المصدر السابق ،ص.44.
- 74_تم التعريف بها في ثنايا البحث.
- 75_ حمد فؤاد شكري، المصدر السابق،ص.47.
- 76_المصدر نفسه.
- 77_المصدر نفسه.
- 78_ نوال قاسم ، المصدر السابق ،ص.22.
- 79_ محمد عبد اللطيف ، المصدر السابق ،ص.31
- 80_ احمد عطية الله، المصدر السابق ،ص.22.
- 81_ كارل براون ، المصدر السابق ،ص.33.
- 82_ عيد العظيم رمضان ،المصدر السابق ،ص.90 .
- 83_ لطيف محمد،المصدر السابق،ص.34
- 84_ المصدر نفسه.
- 85_المصدر نفسه.
- 86_للتفاصيل عن دور رئيس وزراء بريطانيا بالمرستون حول مسألة الاستقلال ينظر: نخبة من الأساتذة المتخصصين،المصدر السابق،ص.646.
- 87_ محمد عبد اللطيف ، المصدر السابق ،ص 44
- 88_ المصدر نفسه.
- 89_ محمد فؤاد ، المصدر السابق،ص.76 .
- 90_ المصدر نفسه.ص.33 .
- 91_ المصدر نفسه.
- 92_ محمد عبد اللطيف ، المصدر السابق،ص.32.
- 93_ حمد فؤاد شكري، المصدر السابق،ص.47.

أَمْلَاحِقْ



/ خارطة معركة بيلان